الفصل الخامس

خدعة " القرآن شريعة المجتمع "
(وسيلة للهروب من الا لتزام بوضع دستور)

رأينا في فصول الباب السابق كيف أن القذافي عبّر منذ مرحلة مبكرة عن استخفافه وعن تبرّمه بفكرة " الدستور ". ومع ذلك فعندما صدر " الإعلان الدستوري " في ١١ ديسمبر ١٩٦٩، تضمّن وعداً صريحاً في موضعين منه [١٧٩] بإصدار " دستور دائم " للبلاد حتى وإن لم يحدد موعداً قاطعاً بالأمر.

كما رأينا أيضاً كيف أن القذافي واصل خلال عامي ١٩٧٠، ١٩٧١ إطلاق الوعود بإصدار " دستور دائم " وإقامة " مؤسسات دستورية " و " مجلس شعب "، وكيف أن عام ١٩٧٢ شهد بداية نكوص القذافي عن وعوده في هذا الشأن بل والاستخفاف بفكرة الدستور ذاتها. ولم يكن " خطاب أزواره " الذي ألقاه القذافي يوم ١٥ أبريل ١٩٧٣ وأعلن بموجبه قيام ما أسماه " الثورة الشعبية " إلا التفافاً وتراجعاً عن فكرة إصدار دستور دائم للبلاد التي كان زملاؤه في مجلس قيادة الثورة وعدد من الشخصيات والقوى الوطنية يطالب بها [١٨٠] ويلح عليها.

كان القذافي في تلك الفترة قد استمرأ التمتع بسلطات مطلقة وكاملة في تصريف شئون البلاد، كما كان قد استفرد بالسلطة من دون بقية زملائه أعضاء مجلس قيادة الثورة. **وبالطبع فقد كان حريصاً على الاستمرار في هذا الوضع وفي التمتع بهذه السلطة الفردية المطلقة**، ومن ثم فقد كان في أشد الضيق بفكرة إصدار " الدستور الدائم " والذي كان دون أدنى شك سوف يحد من هذه السلطة التي كان القذافي يملكها.

ومن الواضح أن القذافي وجد ضالته للخروج من هذا المأزق من خلال تبنّي الطرح الذي كانت تردده بعض الحركات الإسلامية وبعض المفكرين الإسلاميين الذين يرفضون فكرة الدستور كبديل للإسلام وللشريعة الإسلامية. [١٨١]

فمن المعروف أن عدداً من المفكرين الإسلاميين كانوا يتوافدون على ليبيا في تلك الفترة للمشاركة في عدد من المؤتمرات والملتقيات التي نظمها النظام الانقلابي. وبخاصة أن القذافي في تلك الفترة المبكرة كان قد أظهر حماساً " للحلّ الإسلامي " بقدر ما أظهر حماساً " للحلّ القومي ".

---

١٧٩ في الديباجة وفي المادة (٣٧) منه.

١٨٠ راجع باب " المطلب الدستوري " من هذا الكتاب.

١٨١ راجع على سبيل المثال كتاب " كيف سقطت الخلافة " تأليف عبد القديم زلوم. منشورات دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت، لبنان. الطبعة الثالثة. ١٩٩٠ ص (٣٨ – ٦٩).

إننا لا نشك في أن تلك الفكرة – فكرة رفض الدستور كبديل للشريعة الإسلامية – كانت قد استهوت القذافي .. ويتضح ذلك بشكل جلي من خلال المحاضرة التي ألقاها تحت عنوان " ملامح النظرية الثالثة " ضمن محاضرات الدورة التثقيفية الموسّعة للاتحاد الاشتراكي العربي بطرابلس يوم ١٩٧٢/٩/١٦ حيث جاء فيها:

" .. بنسمع دول (هؤلاء) يقولوا **سيادة القانون**، وممكن القانون صانعه المزاج .. القانون هذا يستند على أي شيء؟ برضه **الدستور** .. من وضع الدستور؟! الناس اللي وضعوا الدستور، اللجنة التي وضعت الدستور، هو الدستور جاء من السماء أو وضعه الناس؟ الدستور وضع بقرار .. "

" أي **دستور** في أي دولة وُضع بقرار من شخص مسئول، يعيّن فلان وفلان لصياغة الدستور، ويعرض على مجموعة أخرى، تبدأ تناقش فيه، ممكن مرات ما تناقش .. عملوه ناس متأثرين بنظام معين، بنظرية معينة في ظروف معينة.. "

" برضه **الناس لا تطمئن حتى للقوانين** .. إذا لم يكن **الحق** هو السائد في المجتمع، إذا لم يسد الحق فالناس لا تطمئن حتى للقوانين. "

" **ولهذا، إحنا هنا لازم يكون عندنا شيء نستند عليه، يكون عندنا حق نستند عليه، نشرّع منه .. لهذا بنقول إن الشريعة الإسلامية مصدر أساسي للتشريع.** [١٨٢] "

كما أظهر العقيد القذافي تبنّياً لهذا التوجه في **الفصل الأول من كتابه الأخضر** الذي صدر في ٣ يناير ١٩٧٦ تحت عنوان " **شريعة المجتمع** " حيث اعتبر أن الشريعة الطبيعية لأي مجتمع هي العرف أو الدين وأن الدساتير ليست سوى قوانين وضعية أساسية وليست شريعة المجتمع.

وقد ردد القذافي هذا الرأي بشكل أوضح في أكثر من مناسبة لاحقة منها على سبيل المثال ما ورد على لسانه أثناء **ندوة الحوار الإسلامي المسيحي** التي انعقدت بمسرح التحرير بطرابلس يوم ٢ فبراير ١٩٧٦ [١٨٣] :

" والكتاب الأخضر قد أفرد جزءاً هاماً منه في الفصل الأول عن شريعة المجتمع. والشريعة هي المشكلة الأخرى المرادفة لمشكلة أداة الحكم والتي لم تحل بعد في العصر الحديث ... أن تختص لجنة أو مجلس لوضع شريعة للمجتمع، هذا باطل وغير ديمقراطي. أن تعدّل شريعة

---

١٨٢ السجل القومي، المجلد الرابع ١٩٧٣/٧٢ ص (٢٩).

١٨٣ راجع السجل القومي. المجلد السابع ١٩٧٥ – ١٩٧٦. الصفحات (٤٨٣ – ٤٨٥) كان من بين الحاضرين في هذه الندوة كل من الدكتور عز الدين إبراهيم والمرحوم إسماعيل الفاروقي وإبراهيم الغويل.

المجتمع أو تلغى بواسطة فرد أو لجنة أو مجلس هذا أيضا باطل وغير ديمقراطي ... الشريعة الحقيقية لأي مجتمع هي **العرف أو الدين**. وأي محاولة أخرى لإيجاد شريعة لأي مجتمع خارج هذين المصدرين تعد محاولة باطلة وغير منطقية. والد ساتير ليست شريعة للمجتمع، لأن الدستور عبارة عن قانون وضعي. أساس هذا القانون الوضعي يحتاج إلى مصدر يستند عليه حتى يجد مبرراته. إن مشكلة الحرية في العصر الحديث هي أن الدساتير صارت هي شريعة المجتمع، وأن تلك الدساتير لا تستند إلا على رؤيا أدوات الحكم الديكتاتورية السائدة في العالم من الفرد إلى الحزب ... "

" .. **وجدنا حتى من الناحية السياسية أن هناك ضرورة ملحّة للدين**، من الناحية **السياسية على مستوى الدولة** كيف؟ عندما نريد أن نقيم دولة، أي دولة في العالم .. على أي أساس نقول هذا حق وهذا باطل، على أي أساس نقول هذا حلال وهذا حرام، على أي أساس نقتل هذا ونعفو عن هذا، ليس هناك مرجع الآن إلا **تصورات وضعية**، كل دول العالم **تضع دستوراً** ... مجموعة من الناس يؤلفون عدة مواد في الدستور، ويستفتون الناس عليه بنعم أو لا .. نعم أو لا بدون نقاش، وأحيانا يصوّت عليه البرلمان فقط، ويصبح مصدر الحقوق والواجبات، **وهذا المصدر يحتاج إلى مصدر حتى يقتنع به ... هذا الدستور الوضعي يحتاج إلى شيء طبيعي يبرر قدسيته .. إذن القوانين الوضعية والدساتير الوضعية التي تتوقف عليها حياة البشر وحقوقهم وواجباتهم تحتاج إلى مبرر يضفي عليها الاحترام والقدسية، هذا المبرر الآن غير موجود عند العالم الذي يقول علماني .. العالم الوضعي وهنا، وهنا تأتي ضرورة أنه لابد أن يكون الدين مصدراً لهذه الأحكام بشكل أو بآخر ...** "

" وأعتقد أن الابتعاد عن الدين في التشريع هو اتجاه **ديكتاتوري**، هو اتجاه أوحت به النظم الديكتاتورية التي تريد أن تصيغ (تصوغ؟) شريعة المجتمع من عندها، تتفق والاتجاهات الديكتاتورية، **وفي هذه الحالة يصبح مزاج الديكتاتور هو مصدر التشريع، وليس هناك شريعة يتفق عليها الجميع وتكون هي المرجع للديكتاتور ولغيره**. وأعتقد أن موجة الديكتاتوريات التي مر بها العالم هي التي أبعدت البشرية عن المصدر الصحيح للتشريع أو للقواعد التي تحكم الحقوق والواجبات والحق والباطل والخير والشر، التي هي الشريعة ... "

ومن الواضح أن فكرة استخدام الدين وتحديداً الشريعة الإسلامية كوسيلة للاستغناء كليّة عن فكرة الدستور الدائم كانت قد ترسخت لديه عندما كان يعد العدة للإعلان عما أسماه " **وثيقة قيام سلطة الشعب** ". فقد تضمن مشروع تلك الوثيقة (الذي طرحه القذافي

في ٢٩ ديسمبر ١٩٧٦ على " المؤتمرات الشعبية الأساسية " لمناقشته وإقراره خلال شهرين (بدءاً من ١٩٧٧/١/١) بنداً ينص على أن:

" القرآن الكريم هو شريعة المجتمع الليبي .. "

ولكي لا يكون هناك لبس حول حقيقة ما قصده القذافي من هذا البند، فقد أورد في الحديث الذي وجّهه إلى المؤتمرات الشعبية بمناسبة طرح تلك الوثيقة ما نصه:

" شريعة المجتمع هذه تثبت في إعلان قيام سلطة الشعب. إذا قلتم القرآن مثلما قررتم في المرة الماضية [١٨٤]، عليكم أن تناقشوا ماذا سيترتب عليه؟ .. **لم يعد تحكمون بإعلان دستوري** .. لم نعد نقول: بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري. **لم نعد نعمل دستوراً. يأتي واحد مغفل بعد ذلك ويقول: لماذا لم تعملوا دستور؟. لم يعد فيه دستور وضعي.** إذا ثبتناها في إعلان سلطة الشعب لن تتغير. لابد أن نعرف الأشياء التاريخية التي ثبتناها في هذا الإعلان.. **لا يوجد قرآن وبعده إعلان دستوري أو دستور وضعي. بعد ذلك تصدر قوانين فقط.** [١٨٥] "

كما يقول القذافي في موضع آخر من الخطاب ذاته:

" ... لم يعد فيه إعلان دستوري .. لن نضع دستوراً وضعياً، قلنا القرآن شريعة المجتمع .. إذاً مصدر التشريعات هو هذا الكتاب [١٨٦] .. "

فالهدف، إذن، واضح لدى القذافي من وراء إيراد هذا البند بالوثيقة المذكورة وهو يتلخص في أمرين:

الأول: إلغاء الإعلان الدستوري الصادر في ١٩٦٩/١٢/١١.

الثاني: الإستغناء نهائياً عن فكرة الدستور الدائم التي كان الإعلان الدستوري قد وعد بها.

---

١٨٤ ليس مفهوماً ما هي المرة الماضية التي أشار إليها القذافي.

١٨٥ راجع السجل القومي، المجلد الثامن ١٩٧٧/٧٦ ص (٢٧٤) حديث القذافي يوم ١٩٧٦/١٢/٢٩.

١٨٦ نفس المصدر، ص (٢٧٧).

استثناء السنـــّة النبوية

نحن نشك في أن أحداً من المفكرين الإسلاميين الذين التقوا بالقذافي وتحدثوا معـــه حول موضوع " **الشريعة الإسلامية** " كبديل " **للدستور** " كان يعني بالشريعة الإســـلاميه القرآن وحده دون السنة النبوية المطهرة.

غير أن القذافي كان يعلم أن تبنـــّيه للطرح الذي يقدمه هؤلاء المفكرون، وإن كـــان يسعفه في التنصّل من فكرة وضع " دستور " يقيّده ويحدّ من سلطاته، إلا أن هذا الطـــرح، من جهة أخرى، سوف يفرض عليه **قيوداً ومحددات أخـــرى تقيّـــد توجهاتـــه الفرديـــة التسلطية الاستبدادية من خلال ما ورد تفصيلاً في الـــسنة النبويـــة حـــول مـــسئوليات وواجبات وحدود الحاكم.** ومن ثم فقد حرص القذافي أن يقتصر النص الوارد فـــي البنـــد المذكور من الوثيقة على " **القرآن الكريم** " دون " **السنة النبوية الشريفة** ".

وتفيد **الوقائع** أن جميع **المؤتمرات الشعبية** التي ناقشت مشروع " وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب " **أوصت – على غير ما كان يتوقع القذافي ويتمنى – باعتبـــار " الـــسنة النبوية " مصدراً للشريعة إلى جانب القرآن الكريم.**

وقد اعترف القذافي بهذه الحقيقة في خطاب له **بتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٢** حيث جـــاء على لسانه:

> " كل المؤتمرات الشعبية البلدية والأساسية تقرّ بأن **يكون القرآن والـــسنة مصدراً للتشريع.** أضاف البعض " **العرف** " في حالة عدم تعارضه مـــع القرآن ".

وفضلاً عن ذلك فقد كان **اتجاه المداولات** التي جرت داخل " **مؤتمر الشعب العام** " أثناء اجتماعه في **سبها** خلال الفترة ما بـــين **٢٨ فبرايـــر ١٩٧٧ و ٢ مـــارس ١٩٧٧** لمناقشة وإقرار الوثيقة المذكورة، **هو نحو إقرار الـــصيغة التـــي تبنـــّتها المـــؤتمرات الشعبية** [١٨٧]. غير أن القذافي أصرّ على الاقتصار على القرآن الكريم وعلـــى اســـتثناء " **السنة النبوية** " كمصدر للتشريع. [١٨٨]

إذن فقد كانت **الخطوة الأولى** التي حرص القذافي من خلالها على تحقيق مآربه في استخدام الدين والشريعة الإسلامية للاستغناء عن الدستور، **هي** إصراره علـــى **الاقتـــصار على القرآن الكريم دون السنة النبوية كمصدر للشريعة** وذلك حتى يكون حراً في تفـــسير آيات القرآن الكريم على هواه ومزاجه وهو ما حدث بالفعل. وقد ظل القذافي على موقفـــه هذا من إنكار حجّية السنة النبوية على امتداد السنوات التالية. ومن الأمثلة على ذلـــك مـــا

---

١٨٧ تابع المؤلف شخصياً هذه المداولات في حينها مباشرة على شاشة التليفزيون الليبي حيث كان يشغل منصب رئيس ديوان المحاسبة.

١٨٨ كانت تلك الخطوة من أخطر عمليات التزييف المبكرة لإرادة الشعب الليبي بواسطة القذافي.

ورد على لسانه خلال الاحتفال الديني بمسجد مولاي محمد بطرابلس في ذكرى المولد النبوي الشريف المصادف **١٩ فبراير ١٩٧٨**[١٨٩] وخلال " الحوار " الذي جرى بين القذافي وبعض شيوخ القراءات بالمسجد ذاته مساء يوم ٣ يوليه ١٩٧٨ [١٩٠].

فكرة المرجعية المباشرة

كان من المفترض أن يقوم القذافي من أجل ضمان حسن تطبيق شعار " القرآن شريعة المجتمع " الذي تبنته وثيقة " إعلان قيام سلطة الشعب "، أن **يستحدث ترتيبات تنظيمية تتمثل في إنشاء آلية جديدة في شكل مجلس أو هيئة متخصصة تتولى الإشراف على هذه العملية الخطيرة وتقديم الاجتهادات والتفسيرات والاستنباطات المناسبة المؤسسة على ما ورد بالقرآن الكريم.**

ولتوضيح ماسبق، وعلى سبيل المثال، فعندما قام **مؤسسو الجمهورية الطرابلسية** بالاتفاق في عام ١٩١٨على أن تكون الشريعة الإسلامية الغراء بمثابة قانونها الأساسي، فقد اتفقوا في الوقت ذاته على تشكيل ما أطلقوا عليه " **مجلس الجمهورية الشرعي** " الذي يضم أربعة من كبار العلماء هم بمثابة المرجعية الفقهية/ القضائية في الجمهورية على أن تكون أحكامهم وفقاً للفقه الإسلامي (على مذهب الإمام مالك) وأعراف وتقاليد البلاد.

وعلى سبيل المثال أيضاً، فعندما اجتمع القذافي بممثلي **قبائل برقة** ببلدة " **سلوق** " في **الخامس من أبريل ١٩٧٦** قدّم له شيوخ هذه القبائل **مذكرة** [١٩١] تضمنت عدداً من المطالب الوطنية كان في مقدمتها مطلب صاغته المذكرة على النحو التالي:

> **" وضع دستور دائم للبلاد ينبثق من الشريعة الإسلامية القائمة على الشورى والعدل، تقرر فيه بوضوح الحقوق والواجبات والحريات الأساسية لجميع المواطنين حكاماً ومحكومين "**

ولم تكتف المذكرة بذلك المطلب فقد أضافت مطلباً آخر يتعلق به جاء فيه:

---

١٨٩ السجل القومي، المجلد التاسع ١٩٧٨/٧٧ ص (٤٥٩ – ٤٩٨).

١٩٠ المرجع نفسه، ص (٩٧٧ – ١٠٤٤) وقد روّجت وسائل إعلام النظام أن الحوار كان بين القذافي وبعض علماء الدين والحق أنه لم يكن حواراً ولم يكن مع علماء الدين بل مع جمع من مقرئي القرآن ولقد تحدث أحدهم في آخر الاجتماع حديثاً طيباً ردّ فيه على كثير من ضلالات القذافي إلا أن الحديث جرى مسحه من التسجيل ولم ينشر فيما كتب حول " الحوار " في وسائل إعلام القذافي. راجع " تجربة القذافي في إطار الموازين الإسلامية " تأليف د. عبد الله الصادق. سلسلة كل الحقيقة للشعب (٥) الطبعة الأولى (١٩٨١).

١٩١ كانت الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا قد حصلت على صورة من هذه المذكرة ونشرتها في نشرة " أخبار ليبيا " (العدد الثامن – أكتوبر ١٩٨١) التي كانت تصدرها يومذاك.

" تعيين **مجلس من علماء المسلمين الليبيين** المشهود لهم بحسن السيرة والأخلاق لتقديم المشورة الدينية والاجتماعية **على أن يكون هذا المجلس هو المرجع الأخير في ليبيا لتفسير نصوص الشريعة.** "

ذلك ما قصدناه بالآلية المطلوبة .. والتي توصّل إلى فهم الحاجة إليها وضرورتها رجال الجمهورية الطرابلسية في عام ١٩١٨ وشيوخ القبائل البرقاوية في عام ١٩٧٦ .. وهو ما كان يُتوقع أن يتوصل القذافي إلى فهمه وإدراكه بعد أن رفع شعار " القرآن شريعة المجتمع الليبي ".

غير أن القذافي – وفيما نعتقد أنه عن عمد – لم يكترث إطلاقاً بتأسيس مثل هذه الهيئة أو المؤسسة أو الآلية مما يؤكد أنه لم يكن في نيته وضع ذلك الشعار موضع التنفيذ.

ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل تجاوزه إلى أن رفع القذافي شعاراً بديلاً يهدف إلى الاستغناء عن إنشاء مثل هذه الآلية .. ونعني به شعار " **المرجعية المباشرة** " والذي فسّره في إحدى خطبه بقوله:

" .. **نحن كلنا متساوون في موضوع الدين، وإنه بإمكاننا جميعاً قراءة القرآن ومعرفة أمور الدين من صيام وصلاة وحج وغيرها ..** [١٩٢] "

ولم يقتصر الأمر بالقذافي عند هذا الحد .. فعلى الرغم من بقاء شعار " القرآن شريعة المجتمع الليبي " ضمن بنود وثيقة قيام سلطة الشعب المزعومة، فقد شرع القذافي منذ عام ١٩٧٨ في **التراجع بشكل جوهري وجذري حول مفهومه الخاص للإسلام ودوره.**

فبعد أن كان القذافي ينظر إلى الإسلام على أنه:

" عندنا كتاب من السماء نستطيع أن نقدمه حلاً للبشرية كلها .. نحن عندنا أيديولوجية سماوية نستطيع أن ننصب أنفسنا معلمين بأمر من الله ".
[خطاب بقاعة المريوم بتونس يوم ١٩٧٢/١٢/١٦
السجل القومي، المجلد الرابع ١٩٧٣/٧٢ ص. ٣٠٤، ٣٠٥]

" إن **الدين الإسلامي بما يتضمنه من مبادئ سامية يمثل ثورة اجتماعية** متجددة هدفها احترام الإنسان والرفع من مستواه بعيداً عن كل متعصب **وفيه الحل الصحيح لجميع المشاكل والقضايا الإنسانية ..** "
[من البيان المشترك لمحادثات القذافي مع الرئيس التشادي تمبلباي ١٩٧٢/١٢/٢٣
السجل القومي. المجلد الرابع ١٩٧٣/٧٢ الصفحة ٣٥٦]

---

١٩٢ السجل القومي، المجلد الثاني والعشرون ١٩٩٠/١٩٩١ ص (٤٢٥).

" إن الإسلام دين عالمي، وفي نفس الوقت هو ثورة اجتماعية .. فإذا ما سار عليه العالم أجمع، فإنه يمكن حلّ جميع المشاكل التي تعترض البشرية .. "

[مقابلة للقذافي مع صحيفة الفيجارو الفرنسية ١٩٧٣/٤/٢٠
السجل القومي. المجلد الرابع ١٩٧٣/٧٢ ص. (٦٨٤)]

" لكن الشيء الصحيح هو القرآن، لأنه ينظم الاقتصاد .. أشياء كثيرة موجودة في القرآن .. "

[حديث مع طلبة كلية الاقتصاد والتجارة حول فلسفة وأهداف الثورة الشعبية ١٩٧٣/٥/٩
السجل القومي. المجلد الرابع ١٩٧٣/٧٢ ص. (٨٦٠)]

" أقول الإسلام من غير عبادة (يقصد فضلاً عن العبادة) فيه حلّ للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية .. "

[حوار مع أمين الأعور، مجلة " الأنوار " البيروتية ١٩٧٣/٦/١٢
السجل القومي، المجلد الرابع ١٩٧٣/٧٢ ص (١٠٧٨)]

بعد كل هذه الأقوال .. وبعد تضمين وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب المزعومة في مارس ١٩٧٧ بنداً ينص على اعتبار " القرآن الكريم شريعة المجتمع الليبي ". **إذا بالقذافي يشرع منذ عام ١٩٧٨ في التعبير عن تصورات جديدة لديه عن الإسلام ومناقضة كل المناقضة لما قاله في السابق عنه.** لقد تحول الإسلام عنده إلى:

" الإسلام هو عقيدة إيمان بالروحيات .. إيمان بالغيبيات، وعبادة لله فقط .. لكن الأمم مسألة أخرى. [١٩٣] "

" بصدد الحديث عن القرآن شريعة المجتمع .. القرآن إذا تصفحناه .. لا نجده يتحدث عن المشاكل التي نحن نحكم بها المجتمع، نحن البشر نحكم أنفسنا .. القرآن لم يتحدث عن هذه القضايا كلها، حتى العقوبات في الدنيا محدودة بثلا ثة أو أربعة .. جريمة فيها قطع اليد وجريمة فيها الجلد ... [١٩٤] "

وهكذا توالت تراجعات القذافي ..

لقد كانت المحصلة النهائية لكل هذا العبث والدجل:

- **أن جرى إلغاء الإعلان الدستوري الذي وعد بإصدار دستور دائم.**
- **كما تم قطع الطريق أمام أي دعوة للمطالبة بوضع دستور دائم.**

---

١٩٣ مقابلة مع مجلة " المستقبل " بتاريخ ١٩٨٨/١٠/١

١٩٤ راجع ما ورد في التعليق على هذا الفهم الفاسد لدى القذافي بالصفحة (٩) من كتاب " تجربة القذافي في إطار الموازين الإسلامية " الذي سلفت الإشارة إليه.

- كما بقى شعار " القرآن الكريم شريعة المجتمع الليبي " مجرد شعار مفرغ من أي محتوى أو مدلول. [١٩٥]
- فيما واصل القذافي حكم البلاد بإرادة فردية مطلقة مستخدماً هذه المرة واجهة هياكل " السلطة الشعبية المباشرة " من مؤتمرات شعبية ومؤتمر الشعب العام ومن ورائها جميعاً " اللجان الثورية ".

---

١٩٥ ورغم ذلك فلم يتردد القذافي في أن يتباهي أمام المؤتمر الثاني للدعوة الإسلامية الذي انعقد في طرابلس يوم ١٨/ أغسطس ١٩٨٢ قائلاً: " ومن هنا كان القرآن شريعة المجتمع .. يعني أصبح هو الدستور في ليبيا " راجع السجل القومي المجلد الرابع عشر ١٩٨٢/١٩٨٣ ص (٣٢ – ٣٤).